منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform
المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Egyptian Center for Economic & Social Rights
ECESR

المدارس والتفاوت الطبقي

من ينفق على التعليم في مصر؟

المدارس والتفاوت الطبقي:
من ينفق على التعليم في مصر؟

بواسطة

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

creative commons

الحقوق محفوظة بموجب رخصة المشاع الإبداعي
: نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق |
الإصدارة 4.0

«مقدمة»

ينص الدستور المصري على أن يمثل الإنفاق على التعليم نسبة لا تقل عن 6٪ من إجمالي الناتج المحلي، شاملة التعليم الجامعي وقبل الجامعي معًا. وعلى الرغم من أن النسبة لا تزال ضئيلة، مقارنة باحتياجات نظام التعليم المصري ونسبة الشباب من السكان مما يزيد من الاحتياج للتعليم الأساسي، لم تلتزم الدولة بالتشريع الدستوري وما كفله من استحقاقات للإنفاق على التعليم.[1] فمع إقرار الموازنة المعتمدة للعام المالي 2016-2017، تحايل مجلس النواب على ضرورة رفع معدلات الإنفاق على التعليم، رافعًا الحرج عن الحكومة، بعد أن دمج كلًا من مخصصات قطاع الشؤون الثقافية في الأزهر، ودَعْم اشتراكات الطلبة والمنح الدراسية من وزارة التضامن الاجتماعي، ومخصصات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، ونصيب القطاع من فوائد خدمة الدين لموازنة قطاع التعليم، لتدخل كل هذه المخصصات سويًا في ميزانية واحد، وهو ما لم يحدث في موازنات الأعوام السابقة، لكن يبدو أنه سيكون نهجًا تسير عليه الالتزامات المالية الحكومية فيما بعد؛ لتحقيق الالتزام الصوري بالاستحقاقات الدستورية، دون زيادة حقيقية في الاستثمار في التعليم.[2] وفي ظل ركود الاستثمار الحكومي في مجال التعليم، أصبح التعليم سلعة لا ينفق عليها إلا المقتدر ماديًا، ويحرم منها الملايين من المواطنين غير المتيسرين.

«تجميد الإنفاق على التعليم» ليست بالسياسة الجديدة على الحكومة المصرية، فقد بدأ التقليص المنهجي للإنفاق على التعليم مع بدء تطبيق سياسات السوق الحر في السبعينيات، والتي أدت إلى ازدهار القطاع الخاص، ليصبح طرفًا رئيسيًا في تقديم الخدمة التعليمية بجانب الحكومة للفئات القادرة على شراء خدمات التعليم. ومع استمرار عجز الدولة عن دعم التعليم ماليًا، أعلن وزير الاستثمار السابق «أشرف سلمان» في أحد المؤتمرات الدولية، نية الحكومة "تحرير" قطاع التعليم، وقصر دور الدولة على المراقبة والتنظيم والتحكم في الأسعار، دون تقديم الخدمات التعليمية.[3] وأخذ «تحرير التعليم» طرقًا متعددة، كان آخرها بدء الحكومة التعاون مع القطاع الخاص، استنادًا إلى القانون رقم 68 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، لبناء المدارس الخاصة، وذلك عن طريق توفير 200 قطعة أرض كمرحلة أولى،[4] وألف مدرسة مع بداية عام 2018[5] كحق انتفاع لمدة 40 عامًا، وتسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة بالتعليم الخاص، مثل: استثناء المدارس الدولية من قانون ضريبة القيمة المضافة.[6]

1 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، «مشروع موازنة 2016-17.. زيادة في الاستثمار وتساؤلات حول تحقيق العدالة الاجتماعية»، 12يونيو 2016. https://goo.gl/oCEthp

2 بيسان كساب، «مصر تصعد «الفضاء» دون تعليم أو بحث علمي.. الإنفاق الحكومي على كل المراكز البحثية لا يتعدى 7.76 مليار جنيه»، مدى مصر، 7 أغسطس 2016، https://goo.gl/3hYxYW

3 اسماعيل حمّاد واحمد مصطفي وعبير الضرير، « وزير الاستثمار، الحكومة تخطط لتحرير قطاع التعليم»، الوطن، 7 سبتمبر2015، https://goo.gl/czKz41

4 محمود طه حسين، وزيرالتعليم: 200 قطعة أرض للمرحلة الأولى بمشروع الاستثمار في التعليم، اليوم السابع، 28 أغسطس 2016. https://goo.gl/nyyQOX

5 المشروع القومي لبناء وتشغيل مدارس المشاركة المتميزة للغات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص مذكرة معلومات - أغسطس 2016، وزارة التربية والتعليم، صفحة ٨، https://goo.gl/wkcH23

6 محمد يوسف، «النواب» يعفي المدارس الدولية و«خدمات التعليم» من ضريبة القيمة المضافة، جريدة الوطن، 14

تمثل هذه الممارسات استمرارًا لتوجه الدولة نحو رفع اليد عن تقديم الدعم للخدمات التعليمية، وترك الأمر للأسر للإنفاق على تعليم ذويهم، كل بحسب قدرته المالية. ويتحول التعليم بهذه الطريقة من حق تكفله الدولة ويكفله الدستور المصري لكافة المواطنين، إلى سلعة يحكمها السوق وآليات العرض والطلب، ويمولها المستثمرون.

لكن من يستطيع أن يتحمل عبء الإنفاق على التعليم؟ تسعى هذه الورقة إلى بحث هذا السؤال تحديدًا: أيُّ فئات الأسر، بمختلف خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقدر على شراء خدمات التعليم؟ وما الدور الفعلي للحكومة فيما يتعلق بهذه الخدمات في ظل سياساتها الحالية لـ»تحرير قطاع التعليم»؟[7] وهل يشمل هذا الدور الإنفاق على أبسط ركائز العملية التعليمية، كالمبنى المدرسي، في ظل ارتفاع أسعار البناء والتشييد، وتوفير الأراضي لبناء الفصول؟ كيف تطور دور الدولة القائمة على المدارس العامة التي تغطي أنحاء الجمهورية في ظل سياسة تحرير التعليم؟ وإذا لم تكن الحكومة قائمة على هذا الدور، فمن ينفق على التعليم إذن؟
را نتطرق إلى النظام الضريبي للتعليم الخاص ومدى تأثير قانون ضريبة القيمة المضافة على العملية التعليمي وبالأخص الفئات المهمشة اقتصاديا والطبقة المتوسطة.

- **التعليم: من المجانية إلى التسليع:**

يرتبط مبدأ مجانية التعليم ارتباطًا وثيقًا بالفترة الناصرية بعد ثورة 1952 في مصر، بالتوازي مع الحركات العالمية المطالبة بتعميم التعليم على جميع أفراد المجتمع وإتاحته مجانًا دون استثناء أحد بناءً على وضعه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الجغرافي. تُرجم ذلك على مستوى المؤسسات والعلاقات الدولية عالميًا عن طريق المواثيق والاتفاقيات الدولية التي أكدت أن التعليم حق إنساني، وكان من أوائل وأهم تلك الاتفاقيات "العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" الذي وقعت عليه جمهورية مصر العربية عام 1967، وصدقت عليه عام 1982.[8]

اتخذت الحكومة في الفترة الأولى لحكم جمال عبد الناصر وحتى حرب1967 مجموعة من القرارات لتفعيل مبدأ الحق في التعليم، وكانت مجانية التعليم -الابتدائي خصوصًا- من العناصر الرئيسية التي استند إليها النظام الناصري للترويج لفكرة العدالة الاجتماعية، باعتبار أن الاستثمار في التعليم يرتبط مباشرًة ببناء دولة ذات قاعدة اقتصادية صلبة. وقد حظى النظام الناصري بمساندة شعبية واسعة في

أغسطس 2016، https://www.elwatannews.com/news/details/1326238

7 إن المقصود بـ النيوليبرالية هي سياسات السوق التي تترك الاقتصاد والخدمات الاجتماعية للقطاع الخاص، وتحد من دور الدولة تماما من خلال التخلي عن دورها في توفير الخدمات الاجتماعية، وتتحول مصلحة الدولة في حماية القطاع الخاص.

8 الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، الرياض، المملكة العربية السعودية، مركز المعلومات، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.https://goo.gl/11VKhh

تلـك الفـترة جـراء اهتمامـه بالتعليـم،[9] لكـن الصـورة اختلفـت بعـد حـرب 1967 وحتـى نهايـة فـترة الحكـم النـاصري، فانحـدرت مخصصـات التعليـم في ميزانيـة الدولـة بالتزامـن مـع ارتفـاع الكثافـة السـكانية والتضخـم، لتوضـع مـصر عـلى أول طريـق تفكيـك نظـام الرعايـة التعليميـة الـذي أقامتـه الدولـة.[10]

ومـع التغـيرات السياسـية وبدايـة حكـم جديـد في عهـد السـادات، بـدأت الدولـة تطبـق سياسـات تحريـر الأسـواق والاقتصـاد، يصحبهـا سياسـات تقشـف تسـعى للسـيطرة عـلى عجـز ميزانيـة الدولـة. وهـو مـا أثـر بطبيعـة الحـال عـلى قطـاع التعليـم، الـذي تقلصـت مخصصاتـه الماليـة ليُعـاد توجيهها إلى بنـود ذات طبيعـة أكـثر اسـتهلاكية. بـدأت الدولة في تبنـي سياسـة دفـع التكلفـة مقابـل الخدمـة، وهـي سياسـة تـرى أن التعليم سـلعة تُعـرض في السـوق، وليسـت حقًـا مكفـولًا لجميـع المواطنـين.[11] وكانـت إجـراءات الإصـلاح الاقتصـادي التـي بـدأ تطبيقهـا عـام 1991 في عهـد مبـارك بدعـم مـن صنـدوق النقـد الـدولي، والمعروفـة باسـم "برنامـج التكييـف الهيـكلي" (Structural Adjustment Program - SAP)، مدخـلًا رئيسـيًا للسياسـات النيوليبراليـة التـي اتبعتهـا الحكومـة في رسـم سياسـتها الاقتصاديـة آنـذاك.[12] مالـت تلـك السياسـات إلى تقليـل المخصصـات الماليـة للخدمـات العامـة، وعـلى رأسـها الصحـة والتعليـم، ومـن ثـمَّ انخفضـت رواتـب المعلمـين، وضعفـت البنيـة التحتيـة التعليميـة بالتزامـن مـع ارتفـاع كثافـات الفصـول، مـا أدى إلى تـردي نوعيـة التعليـم الحكومـي الرسـمي. في الوقـت نفسـه، انفتـح مجـال الاسـتثمار في التعليـم مـن قبـل القطـاع الخـاص ليعـوض غيـاب الجـودة والمهـارات بـين جـدران القطـاع الحكومـي، لكـن مقابـل رسـوم ومصروفـات تقصـر التعليـم مرتفـع الجـودة عـلى الفئـات التـي تملـك القـدرة الماليـة لشرائـه، وكانـت النتيجـة أن أصبـح الإنفـاق عـلى التعليـم كحصـة مـن الدخـل السـنوي لـلأسر في المراتـب الأولى عـلى قائمـة الإنفـاق الأسري حسـب المصـادر الرسـمية.

- **الأعلى إنفاقًا والأكثر شأنًا:**

في ظـل التحـولات الاقتصاديـة وتدهـور أوضـاع المـدارس الحكوميـة، أصبـح الإنفـاق عـلى التعليـم مسـؤولية الأسرة، وأصبـح تـسرب الأبنـاء مـن التعليـم مصـير مـن لا يتحمـل عـبء هـذا الإنفـاق. ففـي المسـح السـكاني الأخـير لتعـداد السـكان لعـام 2017، اتضحـت ثلاثـة أسـباب رئيسـية للتـسرب مـن التعليـم، وتتمثـل في: عـدم رغبـة الفـرد في التعليـم كسـبب أول، وعـدم رغبـة الأسرة في تعليـم ذويهـم كسـبب ثـاني، ثـم جـاءت الظـروف الماديـة للفـرد أو الأسرة في المرتبـة الثالثـة. قـام هـذا المسـح عـلى عينـات بـين سـني 6-20 عامًـا.

.....

9 Harby, M.K, Afifi, M.E. (1958). Education in Modern Egypt. International Review of ---Education. Vol. 4, No. 4 .Springer .439-(1958), pp. 423

10 Waterbury, J (1983). The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two ---Regimes. Princeton: Princeton University Press

11 ibid

12 El Mahdi, R. (2012). Against marginalization: worker, youth, and class in the 25 January revolution. "Marginality .and Exclusion in Egypt". Page 123- 147

حسب المسح، تسرب 17.8٪ من مجموع المتسربين من التعليم بسبب ظروف مادية واقتصادية[13]. فمع زيادة الأسعار ومتطلبات الحياة، وزيادة مصاريف التعليم المختلفة، أصبحت احتياجات أخرى كالطعام والمسكن والرعاية الصحية تسيطر على ميزانية الأسر، وحالت دون الانفاق على التعليم في ظل تقلص دور الدولة والاحتياج لإنفاق الأسر على تعليم ذويهم[14].

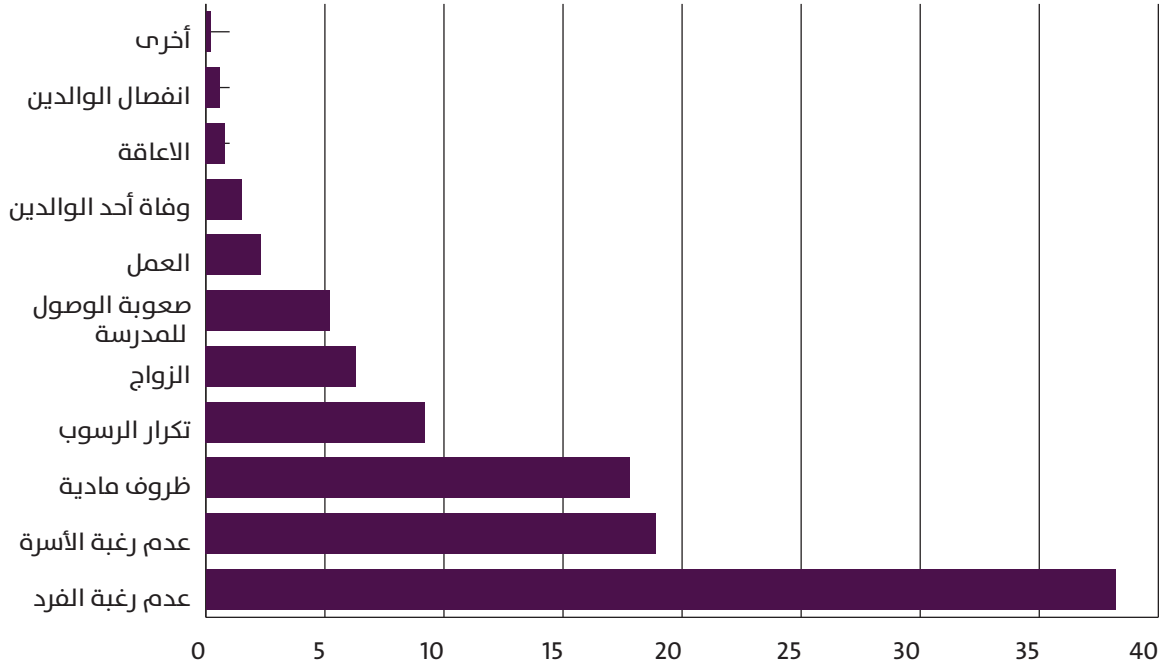

ولكن من الملاحظ أن ثمة تفاوتات طبقية في نسب الإنفاق على التعليم، تشير إلي أن التعليم سلعة لا يشتريها إلا الميسورون. وعلى سبيل المثال، بلغ متوسط الإنفاق على التعليم من قبل الـ٪90 الأدنى دخلاً عام 2015 نسبة ٪55.6 من مجمل إنفاق الأسر على التعليم، بعدما كان يصل إلى 61% في عام 2013[15]. ويعني هذا أن نسبة إنفاق معظم السكان تنخفض باستمرار في مقابل شريحة الـ10% الأعلى دخلاً، والتي تنفق قرابة ٪44.3 في 2015، بعدما كان إنفاقها يقدر بـ٪39 فقط عام 2013. انخفضت إذاً نسبة الإنفاق على التعليم إلى 90% من الأسر بواقع 5.6% في عامين فقط، بينما ارتفعت للـ10% الأعلى دخلاً بنسبة 5.3% في الفترة نفسها[16].

13 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، « تعداد مصر 2017، أول تعداد إلكتروني في تاريخ التعدادات المصرية»، صفحة 3.

14 الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، «بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام2015، سبتمبر 2016، صفحة صفحة 2، متوسط الإنفاق السنوي للأسرة)بالجنيه(طبقا لمجموعات الإنفاق الرئيسية ، وفقا لمحل الإقامة(حضر / ريف)

15 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، «مراحل التعليم المصري، 19 فبراير 2017، صفحة 4. http://ecesr.org/ Education-fact-sheet.pdf/02/wp-content/uploads/2014

16 الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، «بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015، سبتمبر2016، صفحة صفحة 314، جدول 3-4 متوسط الإنفاق السنوي علي التعليم بالجنيه (للأسر التي لديها أفارد ملتحقين بالتعليم حاليا) طبقا لبنود الانفاق ، وفقا لفئات الإنفاق السنوي للأسرة - جملة الجمهورية

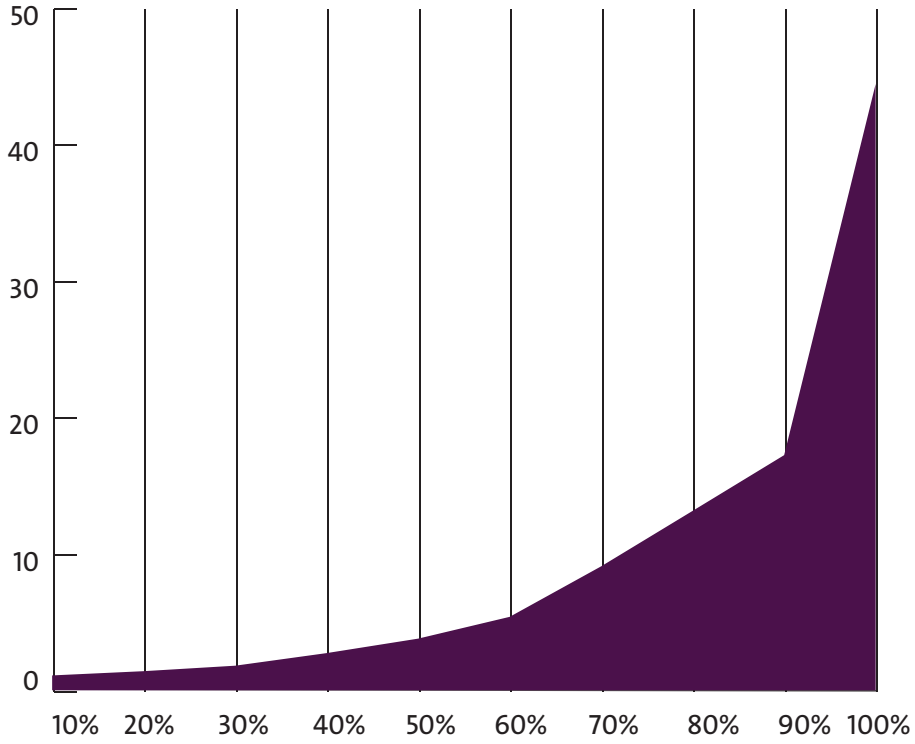

ويكمن السبب الرئيسي في ازدياد حجم الفجوة في الإنفاق على التعليم بين الأعلى والأقل دخلًا في ارتفاع تكاليف الرسوم والمصروفات الدراسية التي يختلف حسب نوع المدرسة (حكومي أو خاص أو دولي)، إذ تُلحق الشريحة الأعلى أبناءها بالمدارس الأكثر كلفة، مما يزيد حجم إنفاقها النسبي بدرجة كبيرة، بينما لا تستطيع الشرائح الأخرى مجاراة زيادة الأسعار في الخدمات التعليمية، فتقل نسب إنفاقها مقابل الشريحة الأكثر دخلًا ويصبح التسرب عاملًا ملحًا.

إذن، فالحصول على التعليم في مصر يتطلب الموارد، فنجد أن 10٪ من السكان ينفقون على التعليم ما ينفقه باقي السكان مجتمعين (أي الـ 90٪ الأقل إنفاقًا). ويطلعنا مزيد من التحليل على أهمية دور مهنة رب الأسرة في تحديد نسب الإنفاق على التعليم، إذ يتضح أن الفئات التي تمتهن الوظائف العليا وتحمل رأس المال الثقافي[17] تنفق أكثر من ذوي المهن الأقل شأنًا ودخلًا. فجاء في المرتبة الأولى رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون بمتوسط إنفاق حجمه 7903.6 جنيهات سنويًا، ويليهم الأخصائيون في المهن العلمية بمتوسط يبلغ 7488.9 جنيهات، وهذا في مقابل المزارعين وعمال الزراعة والعاملين بالصيد، الذين جاؤوا في المرتبة الأخيرة بمتوسط 1620.4 جنيهات سنويا، أي حوالي 20٪ من متوسط إنفاق مجموعة المهن الأولى[18].

17 يشرح عالم الاجتماع بيير بورديو مبدأ "رأس المال الرمزي" التي تعيد إنتاجها وتحتكرها الطبقات صاحبة المال والملكية، ويوضح بورديو أن رأس المال الثقافي هو أحد أنواع رؤوس الأموال الرمزية هذه، ويرتبط هذا الرأسمال بالعملية التعليمية في المجتمعات الرأسمالية، ويتفرع إلى شقين، هم: الدرجات العلمية المحصلة ونوع التعليم وعدد الأعوام الدراسية من ناحية، والعادات والأعراف والرموز الموروثة من جيل إلى جيل من ناحية أخرى، ولعل اللغات والتعليم في المدارس الدولية من أهم مؤشرات رأس المال الثقافي في مجتمعنا حاليا.

18 الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، «بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015، سبتمبر 2016 صفحة 340، جدول 3-6 متوسط الإنفاق السنوي على التعليم بالجنيه (للأسر التي لديها أف ا رد ملتحقين بالتعليم حاليا) طبقا لبنود الإنفاق، وفقا

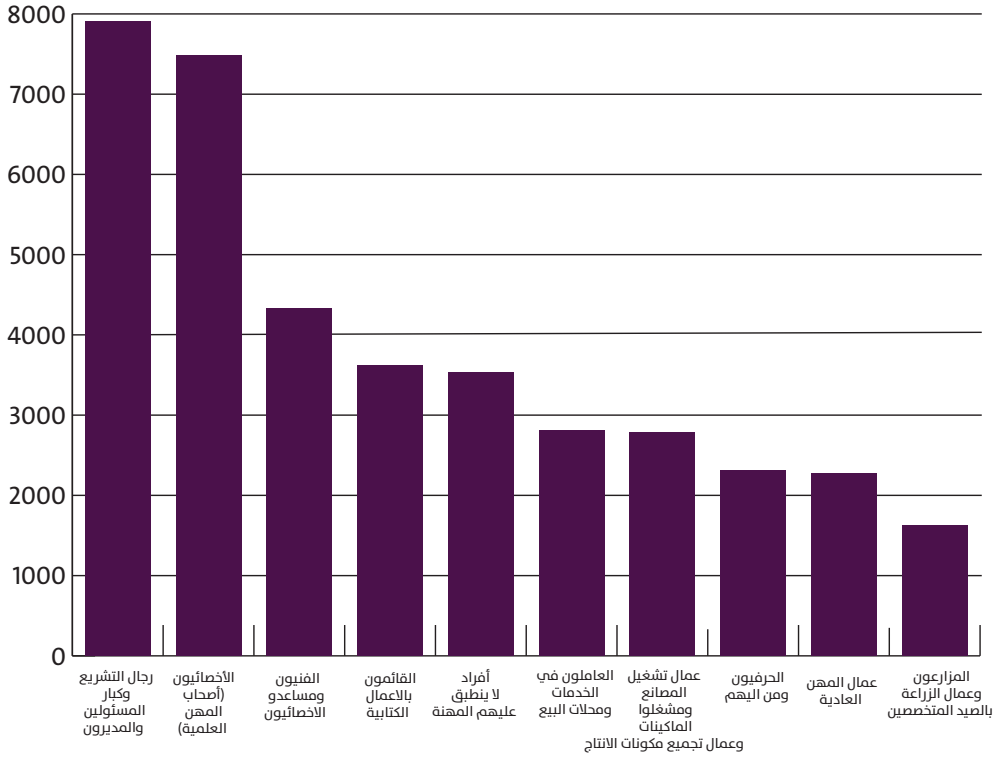

ويمكن استنباط المزيد من النتائج من هذه البيانات، لكن النتيجة الأهم هي أن أصحاب المهن الثابتة والأعلى دخلًا وشأنًا يستطيعون الإنفاق على ذويهم في التعليم بنسبة 5 أضعاف إنفاق أصحاب المهن الأقل دخلًا والمعتمدة على الدخل اليومي، والتي تعتبر ضمن المهن الأقل مكانة في المجتمع.

- **ما هي أنواع المدارس التي تنفق عليها الأسر؟**

يوجد في مصر أنواع مختلفة من المدارس، فهناك أولًا المدارس الحكومية (العامة) المجانية، والتي لا تتطلب رسومًا للالتحاق بها، ولكنها تحصل مبالغ رمزية من أولياء الأمور مقابل الخدمات التعليمية، كالأنشطة الفنية والرياضية والتأمين الصحي ومجالس الأمناء. ويوجد كذلك نوع آخر من المدارس الحكومية يعرف باسم المدارس الرسمية والرسمية لغات (التجريبية سابقًا) وعددها 953 مدرسة، ونسبتها من إجمالي المدارس العامة 2٪[19]. وهي مدعومة ماليًا من الدولة، لكنها تتميز عن المدارس الحكومية العامة باهتمامها باللغات والأنشطة المدرسية، وتحصل في المقابل مبالغ قد تصل إلى آلاف الجنيهات. وهناك مدارس النيل[20]، وهي تتبع المناهج الأجنبية، ونشأت معتمدة و مملوكة إلى صندوق تمويل المشاريع

لفئات الإنفاق السنوي للأسرة - جملة الجمهورية

19 تم الوصول لتلك البيانات عن طريق تجميع أعداد المدارس التجريبية من المحافظات والإدارات التابعة لها من دليل المدارس المصرية، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، بوابة الخدمات الالكترونية من موقع وزارة التربية والتعليم. http://search.moe.gov.eg/search_schLan.aspx

20 القرارات الوزارية أرقام 199، 203، 204، 205، 206 لسنة 2010 بشأن إنشاء مدارس النيل المصرية

التعليمية تحت إشراف رئاسة الوزراء[21]. والمدارس اليابانية المدعومة ماليًا حسب الاتفاق المُبرَم بين كل من الحكومة المصرية والحكومة اليابانية، وتُحصِّل كذلك مبالغ مالية يُفترض أن يتمكن محدودو الدخل من دفعها، كما جاء في شروط الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين.[22] وأخيرًا، يوجد مشروع المدارس القومية المشترك مع القطاع الخاص، لبناء مدارس تقوم لأول مرة على شراكة بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partnership). والعامل المشترك الأساسي والأهم بين تلك المدارس، باستثناء المدارس الحكومية العامة، هي أن مصاريف الالتحاق بها تقدر بآلاف الجنيهات، مما يؤدي إلى إقصاء الأقل حظًا من الالتحاق بها، وذلك على الرغم من كونها مدارس حكومية[23].

يهتم القائمون على المدارس الرسمية بتطبيق الأنشطة والاهتمام المكثف باللغات الأجنبية، اتباعًا لبعض القرارات الوزارية ذات الصلة،[24] ويؤدي ذلك إلى تعميق الفجوة بين قدرات ومهارات الطلاب الذين يتخرجون من المدارس الحكومية العامة، ومعظمهم من أبناء الأسر المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا، وبين خريجي المدارس التي تُطبَّق فيها الأنشطة وتدرس فيها اللغات الأجنبية، والتي تنقسم هي الأخري إلى درجات مختلفة.
تؤدي هذه الفروق إلى إعادة إنتاج الفجوة بين الأسر القادرة ماديًّا والأسر الأقل دخلًا بصورة هيكلية ومنظمة، تبعًا لقدرة هذه الأسر على إلحاق ذويها بمدارس تقدم مضمونًا تعليميًا مناسبًا لمتطلبات سوق العمل، من مهارات لغوية وفكرية يحصلها الطلاب في المدارس. ومع توسع السياسات النيوليبرالية، تتحول مجانية التعليم إلى صيغة فارغة تتداولها الدساتير والمحافل الدولية، فيما يخضع التعليم على أرض الواقع لمبدأ العرض والطلب، وترتبط جودته وقدرته على تهيئة الطلاب لسوق العمل بالقدرة المالية لرب الأسرة، التي تفرض عليه، بالنسبة للقدر الأعظم من السكان، أن يكتفي بخدمة تعليمية متواضعة، أو تمكنه في حالات أقل كثيرًا من إلحاق ذويه بالتعليم الخاص أو الدولي.

كانت السياسات النيوليبرالية مفتاح الدخول الواسع للقطاع الخاص في التعليم، وتوسعه في بناء المدارس والجامعات الخاصة انتهاءً إلى تسليع العملية التعليمية، وهي السبب كذلك في خفض دعم الدولة لقطاع التعليم وتقليص المخصصات المالية له. ومع ارتفاع الكثافة السكانية، وعدم توفر مدارس كافية لاستيعاب الطلاب، أصبح التعليم أحد أهم الاستثمارات التي يتجه إليها القطاع الخاص، وهذا لأسباب أهمها وجود الطلب المستمر من قِبَل المستفيد من الخدمة التعليمية والمستعد لشرائها. ومع تحول التعليم إلى سِلعة، نشأ سوق لخدمة الفئات الراغبة في التعليم مرتفع الجودة الذي يقدمه التعليم الخاص.

21 قرار رئيس الجمهورية - رقم 290 - لسنة 2004 بشأن إنشاء صندوق تطوير التعليم.

22 أخبار اليوم ، «وزير التعليم: «طوكيو» اشترطت مجانية المدارس اليابانية لدعم محدودي الدخل»، أخبار اليوم، 8 أكتوبر 2018 https://bit.ly/2EmAr4A

23 مي شمس الدين، «هل تحل الشراكة مع القطاع الخاص أزمة التعليم في مصر؟»، مدى مصر، 25 سبتمبر 2016، https://bit.ly/2FrTlr1

24 قرار وزاري رقم 94 لسنة 1985 بتنظيم المدارس التجريبية لغات.

يقدم قطاع التعليم الخاص نوعين من التعليم، أولهما هو التعليم الحكومي (National) ويقدم المناهج الرسمية التي تدرس في المدارس الحكومية باللغة العربية أو الإنجليزية، ومتوسط المصروفات به حوالي ألفين جنيه أو7 آلاف أو أكثر.[25] أما النوع الثاني فهو التعليم الدولي (International)، ويعرف طبقًا للوائح التشريعية المُنظمة له (القرار الوزاري رقم 422 لسنة 2014) بأنه نظام يطبق مناهج ذات طبيعة خاصة، وتصنف مدارسه على أنها غير حكومية، ويُدرِّس مناهج أجنبية وفقًا لاتفاقيات تعاون مع الجهات المانحة، وذلك بعد معادلة هذه المناهج بالمناهج المصرية. ومن أبرز أنواع التعليم الدولي في مصر الشهادة الإنجليزية G.C.S.E. & I.G.C.S.E، والدبلومة الأمريكية، ويوجد في مصر 149 مدرسة تعادل شهادتها المستوى العلمي لشهادة (American High School Diploma) بقرار وزارة التربية والتعليم.[26] وتتحدد المصروفات الدراسية في المدارس الدولية وفقًا لمستوى خدمات وتجهيزات المدرسة، وتصنف المدارس فرزًا أولًا وثانيًا حسب عوامل عديدة، فالمدارس التي لها حرم مدرسي ضخم وملاعب بمقاييس دولية وحمامات سباحة أوليمبية، والتي تضم هيئة التدريس بها جنسيات أجنبية، تعتبر من الفرز الأول، ويكون متوسط مصروفات الطالب بها قرابة 55 ألف جنيهًا مصريًا. ويوجد في مصر نحو 10 مدارس من هذا النوع، وتحصل مصروفاتها بالعملة الأجنبية، وقد وصلت تكلفة التحاق الطالب الواحد بالمرحلة قبل الابتدائية (رياض الأطفال) للعام الدراسي 2017\2018 في المدرسة البريطانية الدولية بالقاهرة مثلًا قرابة 9302 جنيهًا إسترلينيًا،[27] أي أكثر من 224 ألف جنيهًا مصريًا آنذاك.[28] وترتفع مصروفات الدراسة بهذه المدارس عن المتوسطات التي ذكرناها أعلاه مع تصاعد تكاليف الدراسة تبعًا لاختلاف المرحلة الدراسية في كل مدرسة.[29] ويعتمد الأمر بالطبع على أسعار العملة الأجنبية كذلك، خاصة بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري. أما الفرز الثاني من المدارس الدولية فلا يلتزم بتعيين مدرسين أجانب، ولا يشترط توفير خدمات عالية أو ترفيهية، ويبلغ متوسط مصروفات الطالب بها نحو 30-40 ألف جنيه.

تتعامل الدولة مع المدارس الخاصة على أساس قانوني كشركات ذات شخصية اعتبارية تسري عليها القوانين المصرية، وينظم القرار الوزاري رقم 420 لسنة 2014 شؤون التعليم الخاص، ويُحصل من قطاع التعليم الخاص ضرائب أهمها ضريبة الدخل. وأشارت النسخة الأولى لقانون القيمة المضافة إلى إلزام المدارس الدولية بدفع ضرائب القيمة المضافة، ولكن عاد البرلمان يعفيها من هذا الالتزام. وكان ذلك الشأن نطاق جدال بين التربويين المهتمين بالتعليم وبين أولياء الأمور. فالأول

25 قرار وزاري رقم 299 بتاريخ 28 سبتمبر 2016 -بشأن زيادة المصروفات السنوية للمدارس الخاصة (عربي - لغات).

26 بوابة حكومة مصر، تنسيق الشهادات المعادلة https://tansik.egypt.gov.eg/application/Certificates/Mo3adla/4-Dalel/1.htm

27 الصفحة الرسمية للمدرسة البريطانية الدولية بالقاهرة، the Biritsh International School,Cairo (BISC) https://www.bisc.edu.eg/school-fees.html

28 تم تغيير المبلغ من الاسترليني إلى المصري على سعر العملة في بداية العام الدارسي - سبتمبر 2017 - نظرا لتغيير أسعار الصرف.
رانيا فزاع، «أسعار العملات اليوم الأحد 9/17 /2017 الدولار مستقر واليورو يرتفع» ، اليوم السابع،17 سبتمبر 2017. https://bit.ly/2GAv5EK

29 الصفحة الرسمية للمدرسة البريطانية الدولية بالقاهرة، مرجع سبق ذكره.

يشرح أنه من الممكن فرض ضرائب القيمة المضافة على المدارس الدولية لأن من المعروف أن الهدف الأساسي منها ربحي وتقوم تلك المدارس بتجاوزات في رفع الأسعار، ولكن بناء على معضلة عدم ثبات المصروفات المدرسية، أعترض أولياء الأمور على تلك الخطوة لأنهم هم من سيتحملوا تلك الضرائب عن طريق رفع المصاريف. ولذلك، تكمن المشكلة الأساسية في طبيعة العلاقة المالية والمراقبة بين المدارس الدولية والحكومة ومدى تحررها في اتخاذ خطوات تؤثر وتنظم عملية رسم المصروفات[30]. من جانب آخر، أوضح هذا النقاش مشكلة تسليع التعليم، فمن ناحية، المدارس الخاصة هي مشاريع استثمارية يجب أن تخضع لضريبة القيمة المضافة، التي تطبق على السلع والخدمات على حد السواء، ولكن من ناحية أخري، التعليم حق لكل مواطن، فكيف نرضى بفرض ضريبة على التعليم، وهل كنا لنرضي فرض تلك الضريبة على التعليم الحكومي؟ بالطبع لا.

- **التعليم الحكومي مقابل الخاص:**

وبرغم كل ما سبق مناقشته، يظل التعليم الحكومي على أي حال حاويًا للقسم الأعظم من طلاب المدارس حتى وقتنا الحالي. في العام الدراسي 2016/2017، أعلنت البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم أن أكثر من 80٪ من طلاب مرحلة التعليم قبل الجامعي يلتحقون بالمدارس الحكومية. تطلعنا البيانات مع ذلك على الازدياد المطرد في نسبة الالتحاق بالتعليم الخاص مع مرور الأعوام، ففي العام الدراسي 2006/2007، كانت نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الحكومي تصل إلى 84٪، بينما تصل نسبة التعليم الخاص إلى 16٪، مع ازدياد تدريجي طفيف انتهى إلى 20٪ للتعليم الخاص في 2016/2017، مقابل 80% للتعليم الحكومي كما سبق الذكر، في خلال عشر سنوات [31].

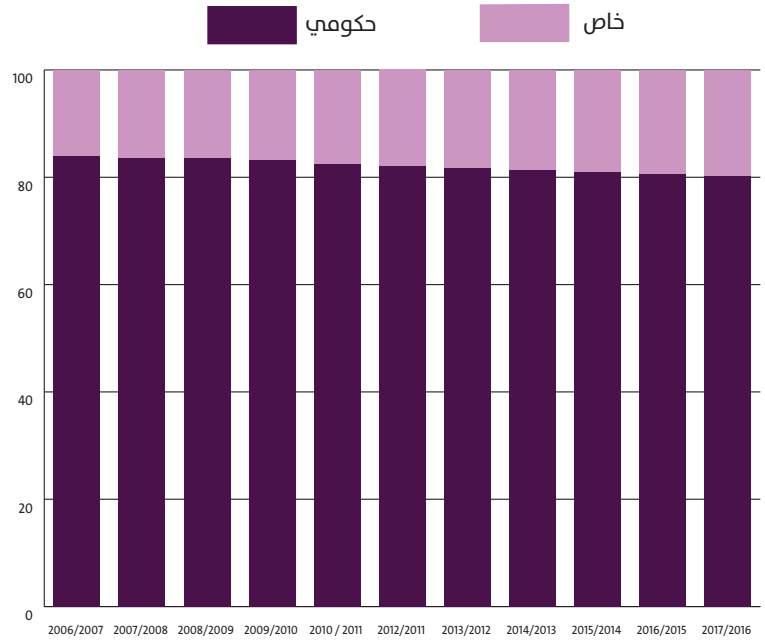

30 أمينة محمود، «فرض الضرائب على المدارس الدولية «الخبراء يؤيدون.. وأولياء الأمور يصرخون»، التحرير، 13 مارس 2016. http://linksocean.net/3cLFU

31 وزارة التربية والتعليم، مركز معلومات وزارة التربية والتعليم، الكتاب الاحصائي السنوي بداية من عام 2006/2007 حتى 2016/2017

ونلاحظ أيضا تراجع مستوى التعليم الحكومي على مستويات أخرى، وعلى رأس هذه المستويات جودة التعليم التي تعتبر كثافة الفصول أهم مؤشراتها. ففي العشرة أعوام السابقة، ارتفعت كثافة الفصول في المدارس الحكومية من متوسط 40.3 طالبًا للفصل عام 2006/2007 إلى 44.3 طالبًا في العام الدراسي 2016/2017، فيما احتفظت المدارس الخاصة بكثافة تتراوح بين 31.7 و32.3 طالبًا في العشرة أعوام السابقة[32].

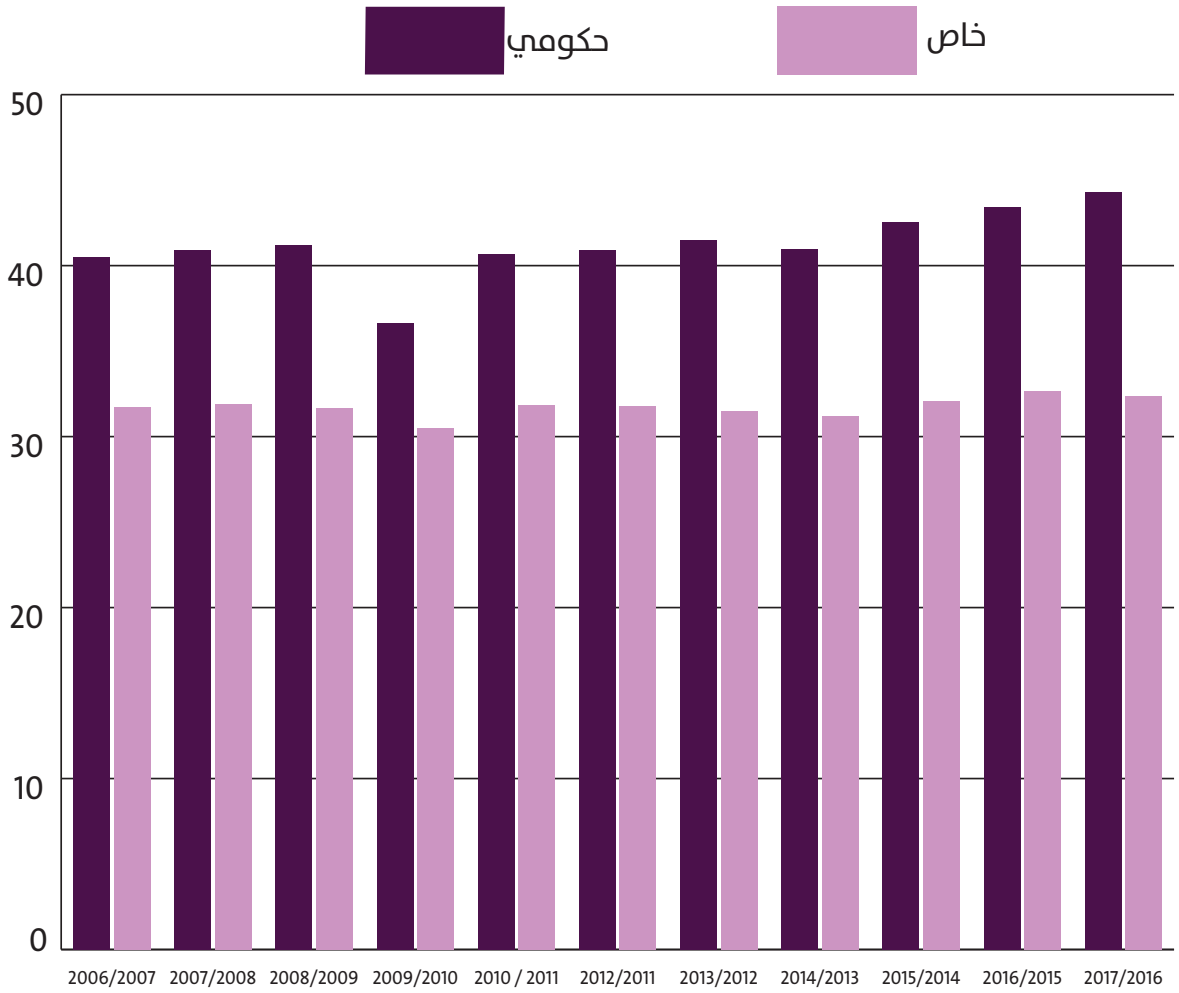

وتؤثر الكثافات المرتفعة للطلاب في أعداد الفصول وتوافرها، إذ صرح أحد وزراء التربية والتعليم السابقين بأن أعداد التلاميذ داخل الفصول وصلت إلى 100 و120،[33] مما يجعل استمرار العملية التعليمية بالشكل الصحيح -أو حتى المقبول- مستحيلاً. ويشير تطور إنشاء الفصول المدرسية في الأعوام العشرة السابقة بين كل من التعليم الحكومي والخاص بوضوح إلى توسع التعليم الخاص مقابل الحكومي. ففي العام الدراسي 2006/2007، بلغت نسبة الفصول الحكومية قرابة 80٪ مقابل 20٪ للفصول الخاصة، وتغيرت النسب تدريجيًا لتنخفض في التعليم الحكومي إلى 74٪ وترتفع في التعليم الخاص إلى 24٪ في العام الدراسي 2016/2017. وربما

http://emis.gov.eg/Site%20Content/book/012013/pdf/ch1.pdf
http://emis.gov.eg/Site%20Content/book/016017/ebook2017/ch1/ch1.html

32 المرجع السابق

33 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، «تساؤلات عن مستقبل التعليم في ظل تصريحات الوزير الهلالي»، 21 فبراير 2016، https://goo.gl/rYx2RU

ترتبط مشكلة تقلص الفصول الحكومية أمام الخاصة بالتمويل النقدي للبناء، إذ أن التعليم الخاص ليس بندًا في موازنة عامة قد تتجه الحكومة إلى تخفيضه لصالح قطاعات أخرى ترى الإرادة السياسية أن لها الأولوية، ولكنه خاضع فقط لحجم رأس المال الاستثماري في مجال التعليم وربحيته.

ومع تصاعد الكثافة السكانية وحجم الفئة العمرية البالغة للسن القانوني للالتحاق بالعملية التعليمية، يتحتم على الدولة توفير الأعداد الكافية من الفصول لتقديم الخدمة التعليمية بالمجان لجميع التلاميذ كما نصت المادة 19 من الدستور المصري لعام 2014. وتبدأ عملية بناء الفصول بتوفير قطعة الأرض التي يشيد عليها المبنى المدرسي، ومن ثم وضع البنية التحتية للمبنى عن طريق المقاولين، وأخيرًا تجهيز المدارس بالأدوات التعليمية مثل: السبورات والمقاعد.

وتقع مسؤولية تنظيم عملية بناء المدارس الحكومية وتجهيزها على عاتق هيئة الأبنية التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم، بموجب القرارين الوزاريين رقمي 1643 لسنة 2015، و338 لسنة 1988، ولها أفرع في جميع محافظات الجمهورية. وتحدد الفقرة الثامنة للمادة رقم 3 من القرار الوزاري رقم 448 أن من مسؤوليات وصلاحيات الهيئة "شراء وبيع واستبدال المباني والأراضي اللازمة لتحقيق أغراضها وفقًا للقواعد القانونية المعمول بها."

وفيما يتعلق بالمخصصات المالية لبناء الفصول والمدارس والجامعات، يمكن تحديد وقياس تطور الإنفاق الحكومي من خلال التعرف على ميزانية التعليم وأبوابها. فتحتوي ميزانية التعليم على ستة أبواب وهم: الأجور والتعويضات للعاملين، شراء السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وأخيرًا شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).
وفيما يتعلق ببناء الفصول والمدارس، يمكننا رصد ذلك من خلال بيانات الباب السادس من موازنة التعليم. ففي العام المالي 2017/2018، تم تخصيص لقطاع التعليم (قبل الجامعي والجامعي) أكثر من 107 مليار جنيه، واحتل باب الاستثمارات أكثر من 13 مليار جنيه من هذه المخصصات، أي ٪12.7 من إجمالي ميزانية أبواب التعليم كلها من أجور وخدمات، وهي النسبة الأعلى على مدار أكثر من عشر سنوات، ولكنها ليست نسبة ثابتة أو منتظمة، إذ يطلعنا الشكل البياني على تذبذب نسب مخصصات هذا الباب. ففي عام 2006/2007، كان نصيب الاستثمارات ٪9.5 من ميزانية التعليم، وارتفع في العام التالي ليصل إلى ٪11.7، ثم انخفض مجددًا إلى ما بين 9 و٪10 في الأربعة أعوام التالية. ليرتفع فجأة بدرجة ملحوظة عام 2012/2013 ويبلغ ٪12 لأول مرة، ثم يهبط بصورة حادة إلى ٪9.5، ويبدأ بالارتفاع التدريجي حتى يصل إلى ٪12.7 عام 2017/2018 [34].

34 وزارة المالية، موازنة التعليم الاجمالية، الباب السادس الاستثمارات والأصول غير المالية، المصروفات بالتقسيم الوظيفي.2006/2007حتى 2017/2018

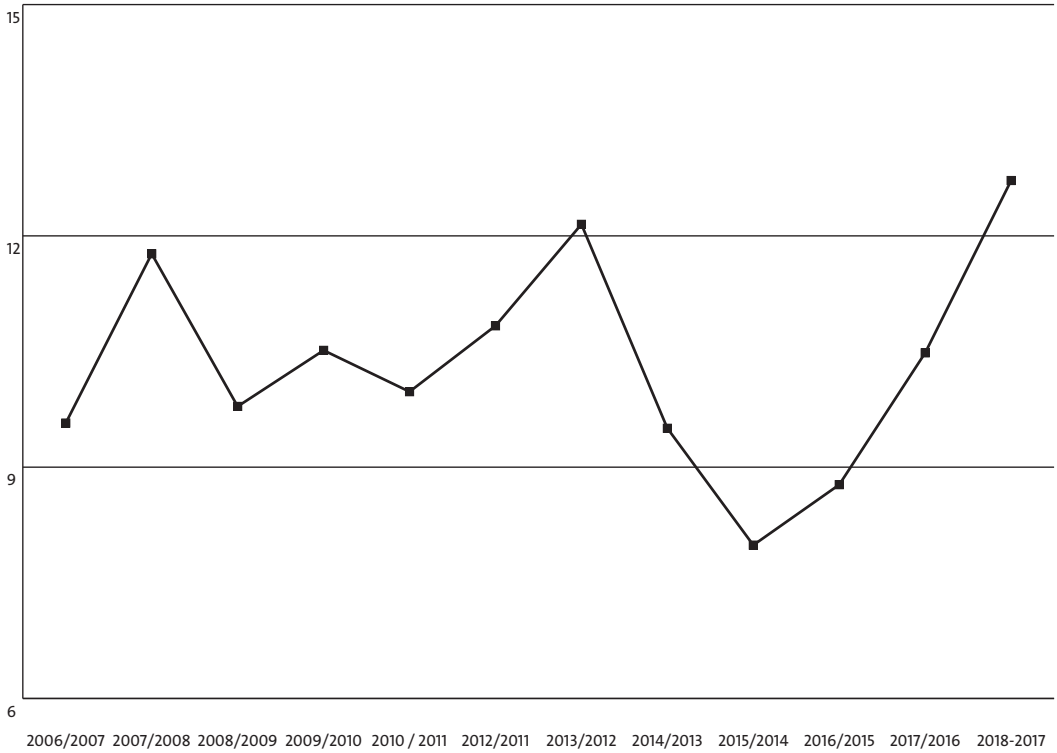

تكمن المشكلة دائمًا في توفير الأراضي الكافية لبناء المدارس، فقد أوضحت وزارة التربية والتعليم في استراتيجيتها التعليمية لمرحلة 2014-2030،[35] أن من أهم المعوقات التي تقابلها في توفير الأراضي هو التوزيع السكاني، والكثافة السكانية العالية على مساحة 7% فقط من إجمالي مساحة الأراضي المصرية. وكان هذا سببًا رئيسيًا لاتباع الدولة نظام الفترات بالمدرسة الواحدة،[36] خصوصًا في المحافظات القريبة من مجرى النيل، لارتفاع الكثافة السكانية وأسعار الأراضي الواقعة ضمن حيازة الملكية الخاصة للمواطنين. لهذه الأسباب، تأتي معظم الأراضي الجديدة المخصصة لبناء مدارس عامة إما في صورة تبرع من مواطنين، أو تخصيص أراض في مدن عمرانية جديدة.

- **عملية تخصيص الأراضي لبناء المدارس الحكومية:**

يخصص رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والمحافظين، كواحدة من مهام السلطة التنفيذية، الأراضي الواقعة تحت سلطة الدولة إلى وزارة التربية والتعليم وهيئة الأبنية التعليمية لبناء المدارس، بإصدار قرارات تنشر في الجريدة الرسمية والوقائع المصرية. وبلغ عدد الأراضي المخصصة لوزارة التربية والتعليم 307 قطعة أرض خلال عام 2015 وحتى نهاية شهر نوفمبر[37]2016 .

35 استراتيجي 2030 هي استراتيجية من سبعة عشر هدفًا تتبعها الدولة للتقدم على مجموعة من المؤشرات، ورابع هذه الأهداف هو تقديم تعليم بجودة عالية.

36 يشير نظام الفترات إلى المدارس التي تملك مبانٍ تعليمية محدودة، لكنها تستوعب أعدادًا أكبر من الطلاب عن طريق تقليص مدة اليوم الدراسي وإعادة استخدام المبانيً أكثر من مرة في اليوم الواحد من قبل مجموعات مختلفة من الطلاب، وهذا بالاقتصار على الشرح فقط دون الأنشطة المدرسية المختلفة.

37 حُصرت أعداد الأراضي من قبل فريق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام2015 وحتى نهاية شهر سبتمبر2016 عن طريق قاعدة بيانات أنشئت لرصد الأراضي المخصصة لبناء المدارس التابعة للقطاع الحكومي. لا تشمل هذه

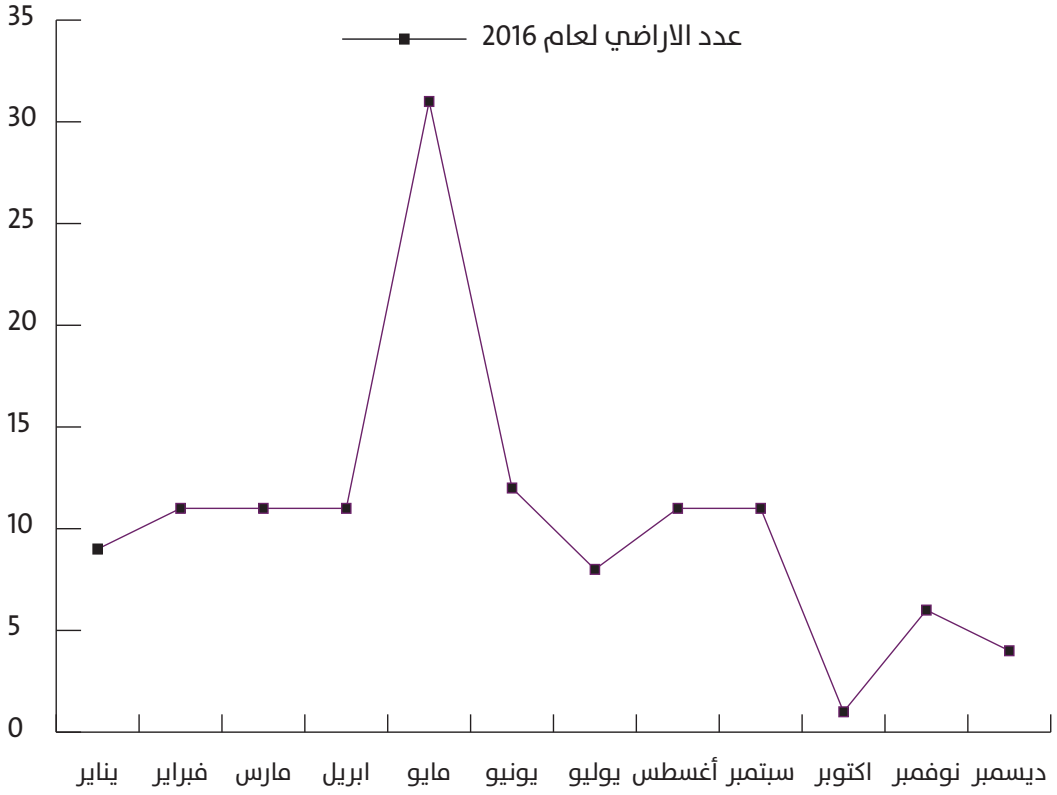

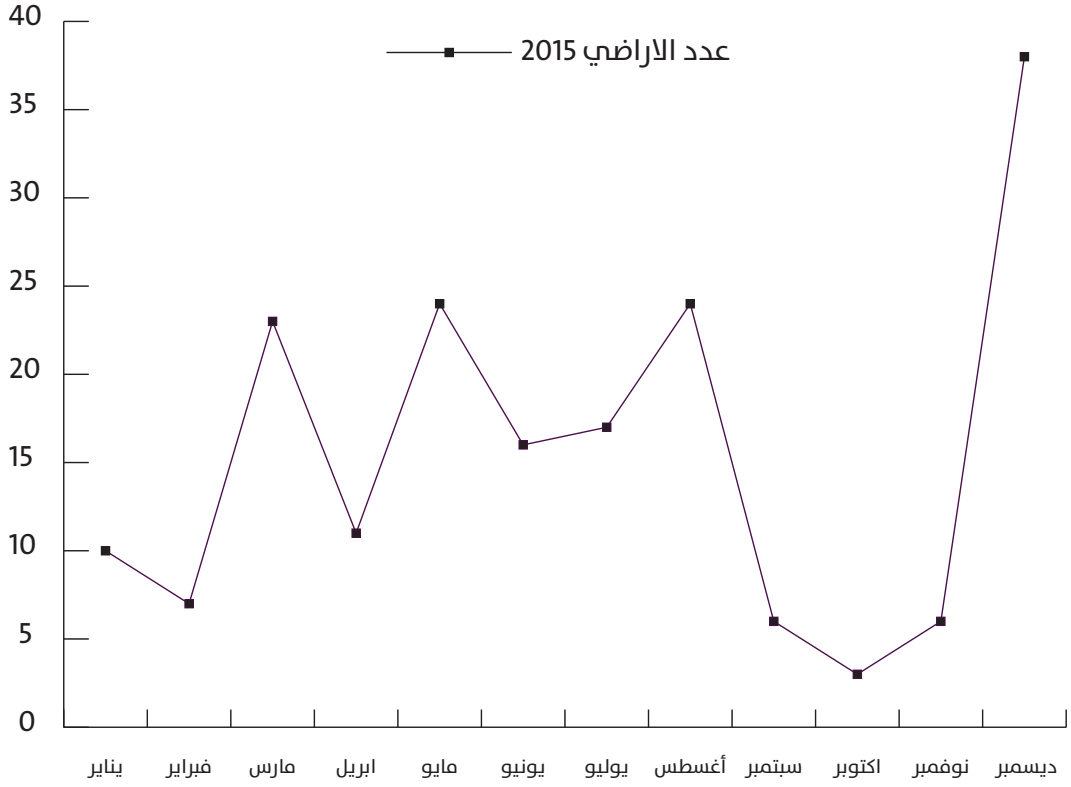

الأراضي ما خُصص للتعليم الأزهري، وقد تكون أعداد الاراضي المخصصة أكثر من ذلك إلا أن هذا ما أمكن رصده في نطاق المعلومات المتاحة في هذه المدة الزمنية، في كل من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية.

وتوضح هذه القرارات الوزارية مساحات الأراضي المخصصة لبناء المدارس، ويتراوح بعضها إلى بضع قراريط وبعضها الآخر إلى عدة أفدنة. وتذكر القرارات الوزارية المتعلقة بتخصيص الأراضي معلومات أخرى كذلك، مثل:

توزيع الاراضي علي المحافظات التي تم التخصيص لها 2016

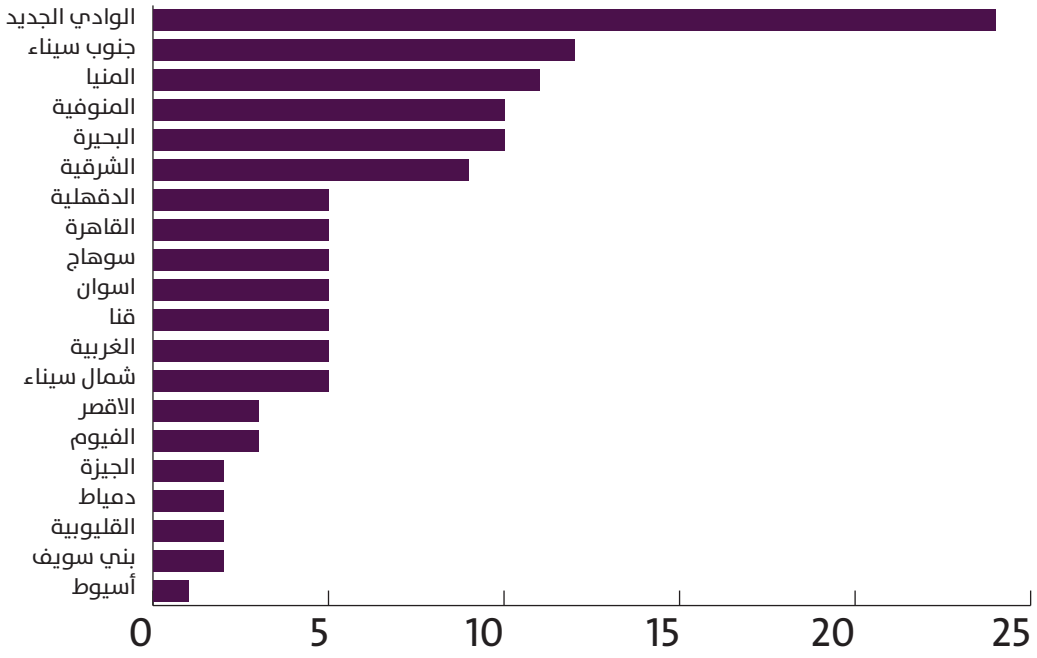

المحافظات التي خُصِّصت بها أراضي: في عام 2015 تم تخصيص إجمالي 185 قطعة أرض لـ24 محافظة، تتصدرهم البحيرة بعدد 24 قطعة، بينما لم تخصص أراض لمحافظة الإسكندرية أو الإسماعيلية أو بني سويف. وفي عام 2016، كان إجمالي عدد الأراضي المخصصة حتى نهاية شهر نوفمبر 122 قطعة، وجاءت محافظة الوادي الجديد في المرتبة الأولى بين المحافظات، بعدد 24 قطعة أرض.

توزيع الاراضي علي المحافظات التي تم التخصيص لها 2015

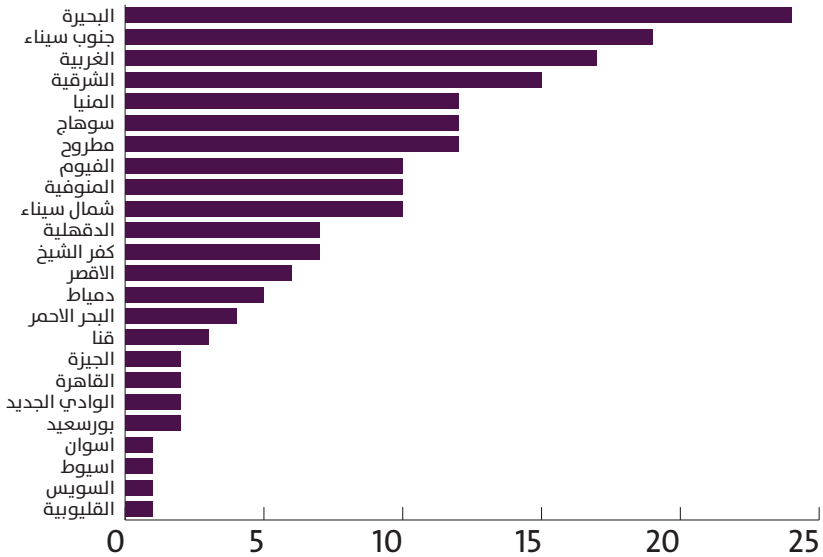

وتوضح القرارات كذلك أنواع الملكية للأراضي التي خصصت لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وهيئة الأبنية التعليمية، وطبقًا لما تذكره القرارات الوزارية، يوجد سبعة أنواع، هم: تخصيص بالمجان، أو تبرع، أو احتفاظ بملكية الأرض للمحافظة واستمرارها كأملاك للدولة، أو نزع ملكيتها وتحويلها إلى منفعة عامة، أو نزع ملكيتها فقط، أو تحويل الملكية إلى حق انتفاع أو منفعة عامة، أو بقائها أراض للدولة ذات ملكية خاصة، وبعض القرارات لا تذكر نوع الملكية للأرض المخصصة. وفي عام 2015 كانت نسبة الأراضي التي خصصت بالمجان قرابة 47.6٪، تلاها التبرع بنسبة 29.2٪ من إجمالي عدد الأراضي لهذا العام. وكانت النسبة لعام 2016 (حتى نهاية نوفمبر) متقاربة فيما يخص تصدر الأراضي المخصصة بالمجان النسبة الأكبر من باقي الأنواع، ولكنها ارتفعت لتصبح 73.8٪، يليها 11.5٪ لأراضي لم تحدد نوعية ملكيتها في القرارات.

انواع ملكية تخصيص الاراضي 2015

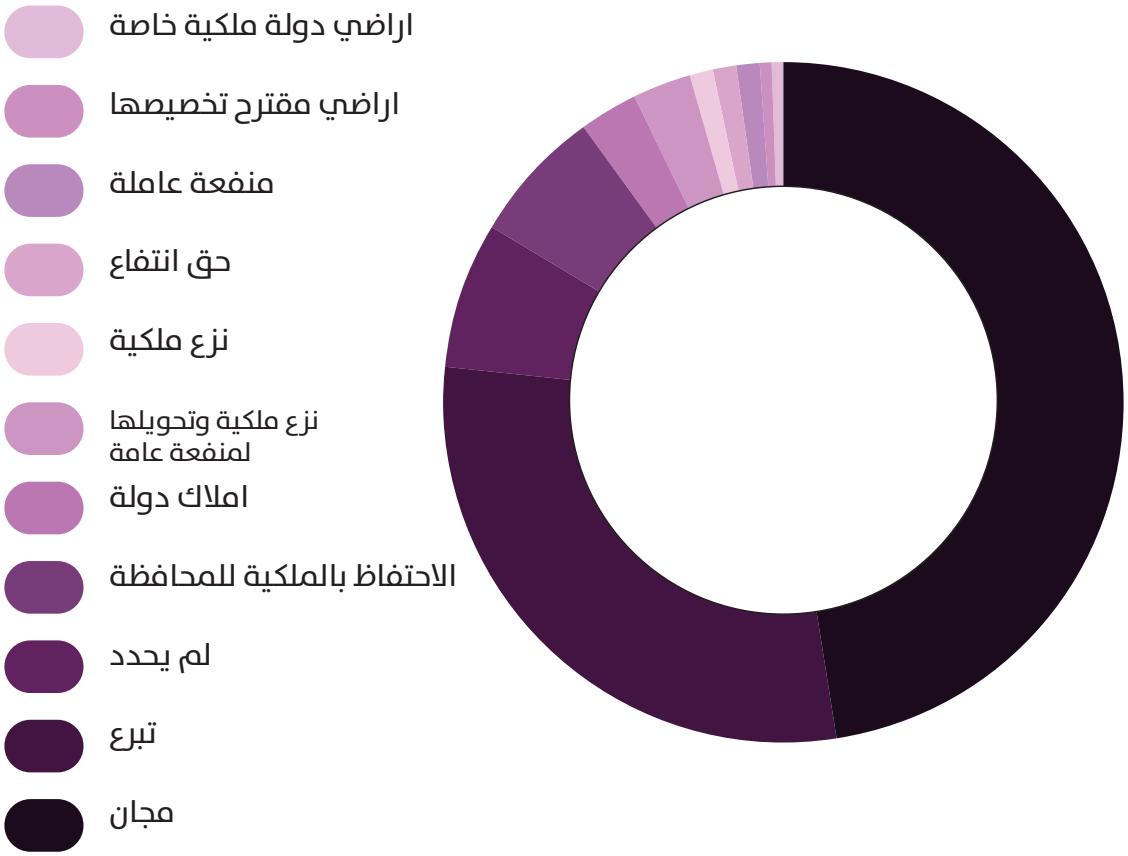

وأخيرًا، توضح القرارات المنظمة لتخصيص الأراضي -في أغلب الأحيان- أنواع المدارس؛ أي المرحلة التعليمية أو ما إذا كانت الأرض التي سيبنى عليها المبنى المدرسي مخصصة للتعليم العام أو الفني الحكومي، وأحيانًا تكون الأراضي مخصصة للتوسع وبناء فصول إضافية لمدارس موجودة بالفعل.

انواع ملكية تخصيص الاراضي 2016

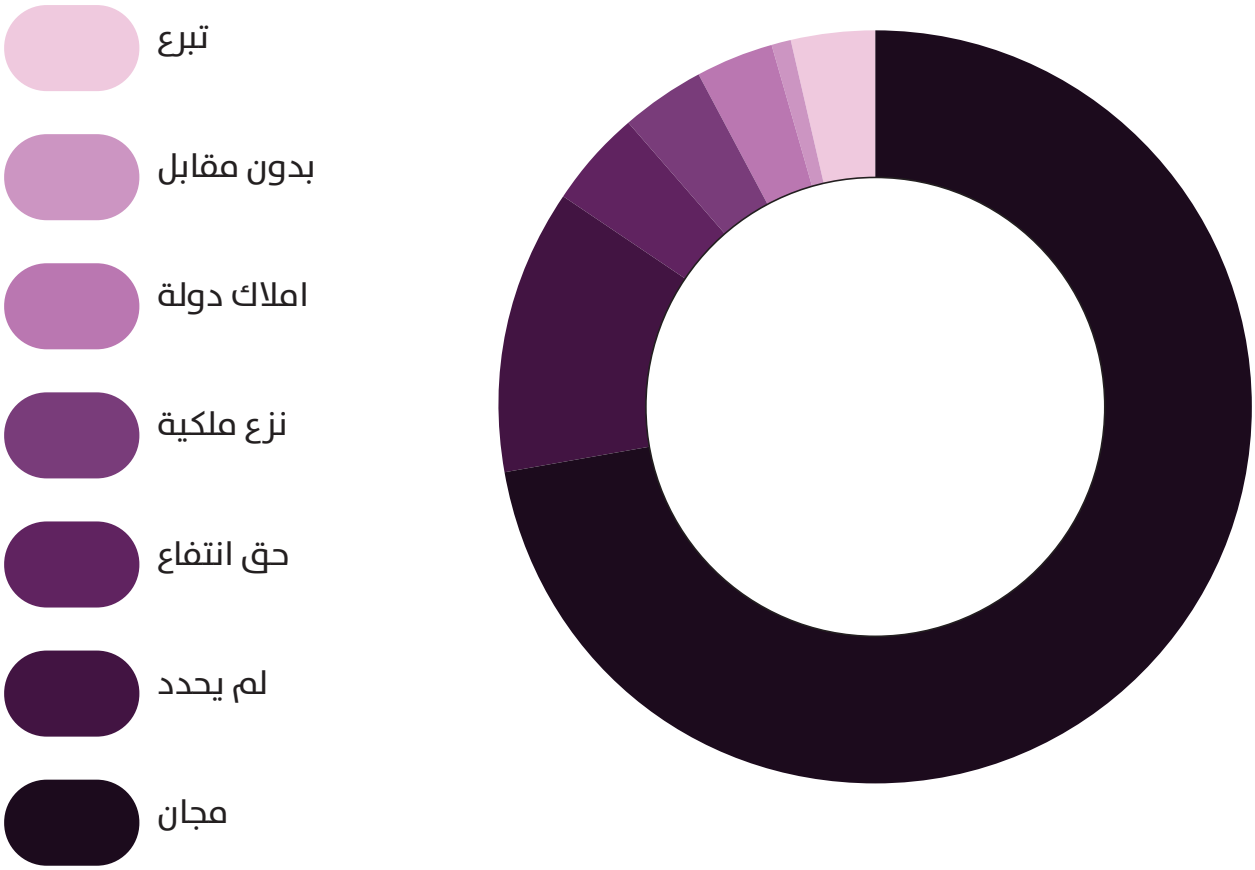

وتشير المصطلحات في القرارات إلى أنواع المدارس المختلفة، فيُقصد مثلاً بالتعليم الأساسي كل من الحلقتين الابتدائية والإعدادية، مثلما ينص قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981. ويُقصد بالمدارس الصديقة ومدارس الفصل الواحد التعليم المجتمعي الذي يركز على المتسربين من التعليم. ويُقصد بمجمع المدارس مكانًا يشمل جميع مراحل التعليم، من الابتدائي حتى الثانوي العام. والمقصود بالتربية الفكرية مدارس للتلاميذ من أصحاب الطبيعة الذهنية والاحتياجات الخاصة، مثل المكفوفين وضعاف البصر والصم والبكم. وفي عام 2015 خُصِّصت 66 قطعة أرض للتعليم الأساسي، يليها 33 مدرسة للتعليم الابتدائي، وخمس قطع أراضي للفصل الواحد، وقطعة واحدة لكل من المدارس الصديقة للبنات والتربية الفكرية. وفي عام2016 حتى نهاية نوفمبر، خُصِّص للتعليم الأساسي 63 قطعة أرض، يليها 16 قطعة أرض للتعليم الإعدادي.

وصدر قرار مشترك بين وزارات التربية والتعليم والزراعة والتنمية المحلية بتشكيل لجنة بجميع محافظات الجمهورية لتحديد الأراضي الصالحة لبناء منشآت تعليمية وتخصيصها ونقل ملكيتها من وزارة الزراعة إلى وزارة التربية والتعليم[38] .

انواع المدارس المخصص لها الارض 2015

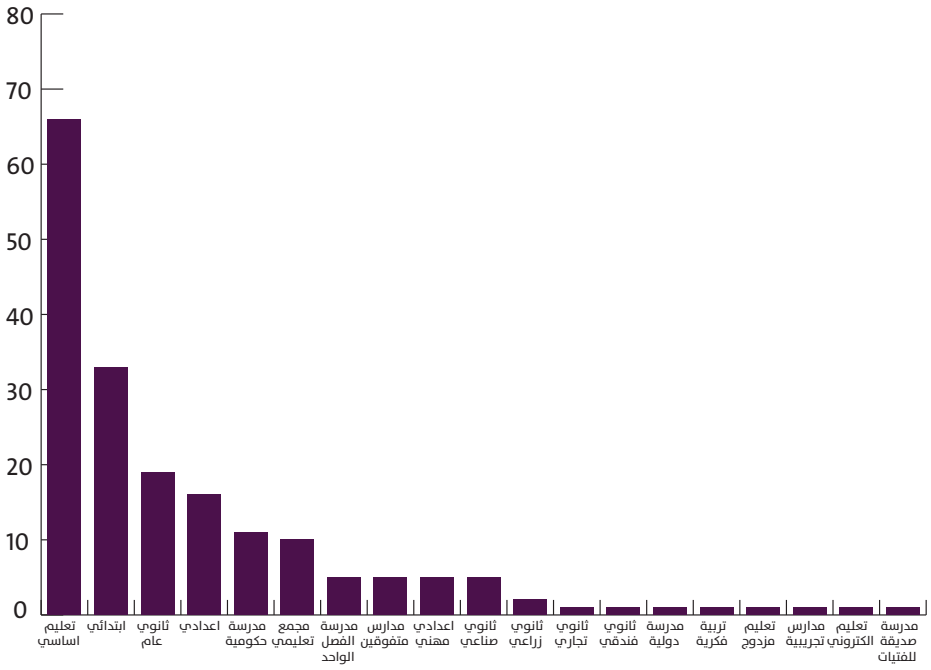

وأما عن تخصيص الأراضي في التعليم الخاص، فيختلف الأمر لأن ملكية الأرض تعتبر ملكية خاصة للمستثمر أو القائم على بناء المدرسة. لذلك يوجد طريقتين لتملك الأراضي لبناء المدارس الخاصة. الأولى والمتعارف عليها منذ زمن، يأتي صاحب المدرسة بقطعة الأرض ويعرضها على هيئة الأبنية التعليمية لإعطاء التصاريح والتراخيص اللازمة لتشييد المدرسة، ويستخرج الترخيص بعد معاينة هيئة الأبنية إذا

38 ياسمين بدوي، بالمستندات.. 3 وزراء يقودون إجراءات تخصيص أراض لإنشاء مشروعات تعليمية، صدى البلد، 30 مايو2016. http://www.elbalad.news/2244747

كانت قطعة الأرض صالحة وتتبع معايير البناء أم لا. وأما الثانية وجدت سبيلها مع وجود هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وذلك عن طريق طرح الأراضي الصالحة لبناء المدارس الخاصة من قِبَل الهيئة وعلى المستثمر أن يفي بشروط الطرح والإنشاء والالتزام ببناء وتشييد المدرسة طبقًا للمدة المحددة من قِبَل الهيئة، أو يذهب المستثمر إلى الهيئة بطلب تخصيص قطعة أرض له لبناء مدرسة خاصة عليها.

انواع المدارس المخصص لها الارض 2016

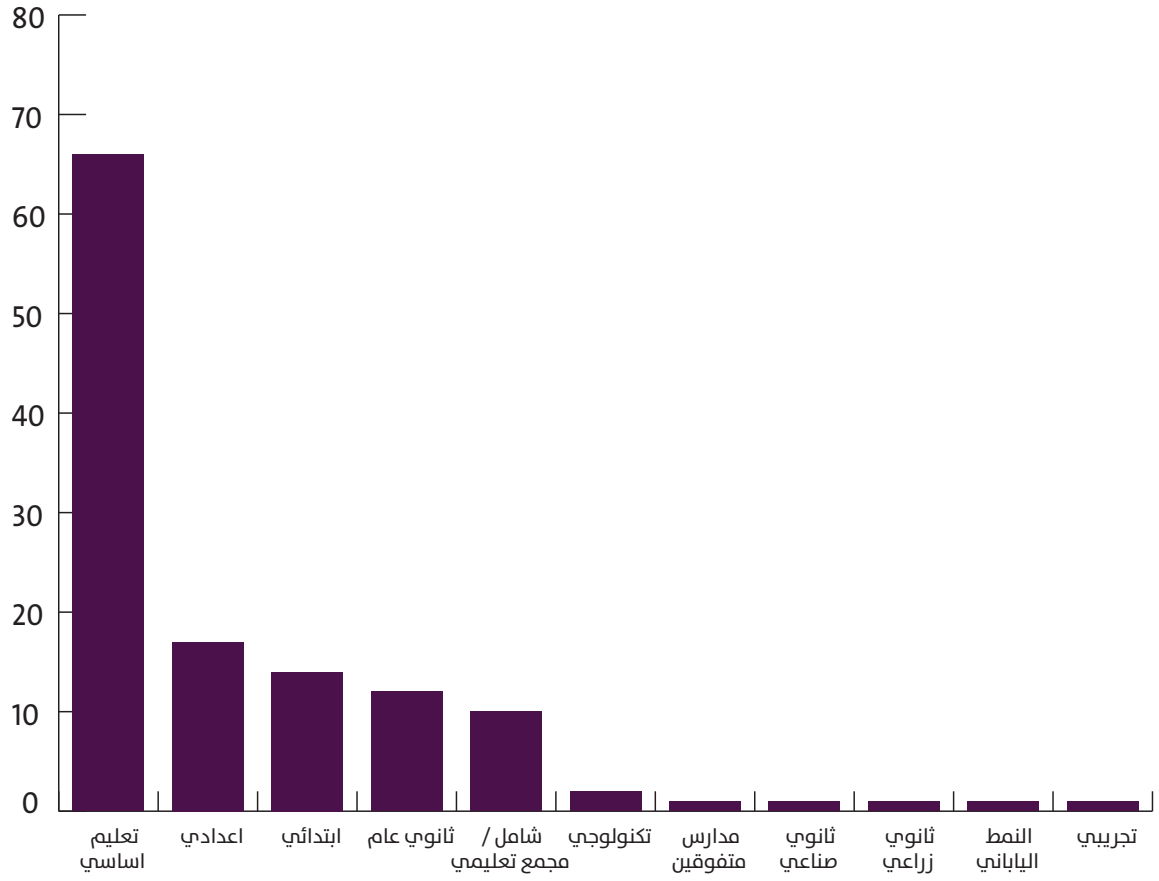

خطوات تشييد المدارس وتكلفتها العالية:

لا تتوفر أي بيانات عن شراء هيئة الأبنية التعليمية للأراضي مباشرة، بعيدًا عما يُخصص لها من جانب السلطة التنفيذية بموجب القرارات المنشورة في الجريدة الرسمية والوقائع المصرية، وهذا بسبب غياب المعلومات الخاصة بميزانية الهيئة. ولكن قد تعرض الصفحات الرسمية لبعض المحافظات أحيانًا معلومات عن أنشطة هيئة الأبنية التعليمية في نطاقها الجغرافي، مثلما فعلت محافظة الدقهلية بعرضها تقريرًا[39] عن نشاط هيئة الأبنية للعام الدراسي من أول يوليو 2015 حتى أول يوليو 2016. شمل التقرير عدد الأراضي المتوفرة لبناء المدارس، والمدارس التي تحتاج إلى صيانة، والمدارس الجاري العمل عليها ولم ينتهي تشييدها بعد، والمدارس التي أصبحت جاهزة للافتتاح الرئيسي، وأخيرًا المدارس التي انتهى تشييدها وسُلِّمت بصورة مبدئية.[40] ويوضح التقرير أيضًا المنطقة والمركز حيث تُبنى المدرسة، والجهة المكلفة ببنائها من المقاولين، وأعداد الفصول، والتكلفة.

كان عدد المدارس التي سُلِّمت للمحافظة بصورة مبدئية 26 مدرسة لمراحل تعليمية مختلفة، تحتوي 342 فصلاً، بتكلفة إجمالية بلغت 139.3 مليون جنيه. ويعني ذلك أن متوسط تكلفة الفصل الواحد نحو 400 ألف جنيه.[41] وكانت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة هي جهة المقاولات الرئيسية المنفذة للمشروع، مع مقاولين آخرين من بينهم المخابرات العامة، وجمعيات أهلية، مثل جمعية الدقهلية، بالإضافة إلى أشخاص منفردين.[42]

أما المدارس المرشحة للافتتاح الرئيسي، وعددها ست مدارس، فيعرض التقرير تاريخ إنشائها ومستوى تجهيزها وتكلفتها وحالة المرافق بها، من صرف ومياه وكهرباء، وتكلفة توصيلها. ومن أهم ما جاء بالتقرير فرق التكلفة البالغ 720 ألف جنيه بين مدرستين متساويتين في عدد الفصول، هما مدرسة الشراقوة الإعدادية بمركز آجا (ستة فصول)، وكانت قيمة أعمال الإنشاء بها 2.735 مليون جنيه، ومدرسة مصطفى عبد الكريم الإعدادية بمركز دكرنس (ستة فصول كذلك)، وكانت تكلفة إنشائها 3.455 مليون جنيه.[43] وانتهى التقرير بعرض بيان عن عدد الأراضي المتوفرة بالمنطقة، وكان عددها 37 قطعة أرض خُصصت جميعها بالتبرع.

- **دور وزارة التربية والتعليم وموقفها من العدالة الاجتماعية:**

إن العرض السابق لنشاط وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وهيئة الأبنية التعليمية فيما يتعلق بتخصيص الأراضي وملكيتها وخطوات بناء وتجهيز المدارس

39 القناة الرسمية ل على موقع اليوتيوب youtube قناة الدقهلية، النشاط السنوي لهيئة الأبنية التعليمية في الفترة من أول يوليو 2015 حتى أول يوليو 2016، 2 يوليو2016. https://www.youtube.com/watch?v=j15ar_Y0hrA

40 قناة الدقهلية، النشاط السنوي لهيئة الأبنية التعليمية في الفترة من أول يوليو 2015 حتى أول يوليو 2016، 2 يوليو 2016. https://www.youtube.com/watch?v=j15ar_Y0hrA

41 المرجع السابق

42 المرجع السابق

43 المرجع السابق

وتكلفتها يقودنا مباشرة إلى السؤال التالي: هل تكمن مشكلة التعليم العام الأساسية، وهي تكدس الفصول، في قلة الأبنية التعليمية، أم في ارتفاع تكلفة البناء وعجز الموازنة العامة؟

صرح وزير التربية والتعليم السابق، الهلالي الشربيني الهلالي، بأن تكلفة الفصل الواحد لا تقل عن 300 ألف جنيه طبقًا للمعايير المنصوص عليها،[44] لكن طبقًا للعرض السابق، كان متوسط تكلفة الفصل الواحد في مدارس محافظة الدقهلية مثلاً قرابة 400 ألف جنيه، وإذا قارنا بين مدرستين في ذات النطاق الجغرافي وبعدد فصول متساو، مثل مدرسة الشراقوة ومصطفى كريم للتعليم الإعدادي، نجد أن تكلفة الفصل الواحد بلغت في الأولى 455.8 ألف جنيه، وفي الثانية 575.8 ألف جنيه، ما يدفعنا للتساؤل عن قدر ارتباط نمو الأبنية التعليمية بهذه الأسعار المرتفعة، والتي قد تصل معها تكلفة بناء فصل واحد، أي مجرد مبنى أسمنتي لم تتوفر فيه الخدمات التعليمية بعد، إلى أكثر من نصف مليون جنيه. ألا تحتاج عملية بناء المدارس لإعادة نظر في تكلفة البناء مع هذا الارتفاع في كثافة الطلبة، وإلى أي مدى أصبح التوسع في الأبنية التعليمية واقعًا تحت سطوة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صناعة البناء، بعد الارتفاع الكبير في أسعار الحديد والأسمنت والخشب؟

تطلب هيئة الأبنية التعليمية معايير محددة لبناء المباني المدرسية، وتضع الهيئة تلك المعايير بالطبع لضمان الجودة والسلامة للطلاب والعاملين بالمدرسة، ولكن هذه التكلفة تجعل من الواجب السعي لإعداد مناقشات مجتمعية جدية يتحاور فيها الخبراء والمعنيين لطرح حلول تتناسب مع كل مجتمع واحتياجه. فمن الممكن أن يتضمن أحد الحلول وضع وابتكار أسس هندسية وبنائية جديدة بعيدة عن الشكل النمطي والمكلف في البناء، مع وضع إجراءات أسهل في المعاملات الخاصة بالموافقة على بناء المدارس والترخيص لها، والتي تضعها لوائح وقرارات خاصة بوزارة التربية والتعليم وهيئة الأبنية التعليمية، وهو ما يؤثر عمومًا على بناء المدارس في القطاعين الحكومي والخاص.[45]

- **مشاركة القطاع الخاص: بين التنافسية والعدالة الاجتماعية:**

تعد مشكلة البناء والتكاليف الباهظة الخاصة ببناء المدارس سببًا أساسيًا للترويج لضرورة مشاركة القطاع الخاص في بناء المدارس، عن طريق نقل وتحميل تكلفة مهمة بناء المدارس للقطاع الخاص وتحديد دور القطاع الحكومي في توفير الأراضي. ومن خلال هذا التوجه في أولويات الحكومة تظهر نية الدولة في تعميق السياسات النيوليبرالية التي تهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية للشرائح متوسطة الدخل والقادرة على دفع تكاليف هذه الخدمات. إن الحجة الأساسية لإشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية هو أن الشرائح المتوسطة تزاحم محدودي الدخل

44 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية «تساؤلات عن مستقبل التعليم في ظل تصريحات الوزير الهلالي»، مرجع سبق ذكره

45 فاطمة صلاح، «الترخيص بإنشاء وتشغيل المدارس الخاصة بين تعقيد الإطار القانوني ومعوقات الإجراءات العملية»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أكتوبر 2015، http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/d241867.pdf.

في المدارس، وبناءً على ذلك يصبح من الضروري فتح المجال للقطاع الخاص لخلق مناخ تنافسي في مجال التعليم سيؤدي في النهاية إلى تقليل الكثافة الطلابية في الفصول.[46]

تكمن المشكلة الرئيسية في تلك المشاريع في كونها متاحة لشريحة معينة، تستطيع أن تتحمل تكلفة المدارس الخاصة، مع استبعاد الأقل حظًا من المهمشين اقتصاديًا والفقراء، الذين بلغت نسبتهم في عام 2015 نسبة 27.8% في الإحصاءات الرسمية.[47] ويعني هذا أن أكثر من ربع السكان لا يستطيعون توفير 482 جنيهًا شهريًا للفرد، وهو المبلغ الذي لا يوفر الحد الأدنى للدخل ولا يضمن حياة كريمة.[48]رُصِدت هذه النتائج قبل تعويم الجنيه وارتفاع الأسعار وزيادة التضخم التاليين للتعويم في نوفمبر 2016، مما يعني أن نسبة الفقر قد تتعدى هذه الأرقام، بل وربما تتجاوزها إلى الضعف، مع تضاعف أسعار الخدمات والسلع الأساسية، وركود الرواتب.

على أرض الواقع، وبعيدًا عن الأرقام الرسمية، احتشد العديد من المواطنين بمحافظة المنيا أمام مكاتب وزارة التضامن الاجتماعي للحصول على "شهادات فقر" تستثنيهم من دفع الرسوم المدرسية وتعفيهم من مصاريف الكتب،[49] وتسلق أحد أولياء الأمور بمحافظة الشرقية سور المدرسة لحجز مقعد لنجله مع بداية العام الدراسي في إحدى المدارس المعروفة بكثافتها العالية.[50] وتدلنا وقائع أخرى مختلفة على المحاولات المستميتة التي يتبعها كثير من الأسر التي تعاني الفقر والتهميش، وسعيهم لمحاربة الظروف الواقعة عليهم وتوفير بدائل أفضل لذويهم، منها إلحاقهم بالتعليم.

أصبح التعليم قطاعًا استثماريًا يجذب القطاع الخاص وغير الخاص، مثل الأجهزة ذات النشاط الاقتصادي داخل القوات المسلحة المصرية. فمع عام 2015، افتتح الجيش الثالث بالسويس إحدى المدارس الدولية على مساحة أرض من الأراضي التابعة له.[51] ومع بداية العام الحالي، أعلن جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع بإحدى الجرائد الرسمية عن طرحه مدرستين للإدارة والتشغيل، إحداهما دولية والأخرى لغات، بالمزايدة العلنية بنظام المظاريف المغلقة لمدة 25 عامًا بمدينة المستقبل بالهايكستب.[52] يفرض هذا بالطبع تساؤلًا عن الالتزامات الضريبية للهيئات والكيانات التابعة لوزارة الدفاع، إذ تعفي المادة 47 من القانون رقم 91 لسنة 2005

46 المرجع السابق، صفحة ا.

47 بيسان كساب.2016. «من أين أتت دخول المصريين في 2015 وكيف أنفقوها.» مدى مصر. https://goo.gl/vrWY38

48 المرجع السابق

49 «زحام أمام «التضامن» للحصول على «شهادة فقر» للإعفاء من مصاريف المدارس»، البديل،28 سبتمب2016. https://goo.gl/McBrkW

50 سامح المغازي، بالصور.. ولي أمر تلميذ يتسلق سور مدرسة فجرا لحجز «تختة»، فيتو، 20 سبتمبر2016. https://goo.gl/P2WzNj

51 هبة عفيفي، «مدى مصر» في زيارة ميدانية لمدرسة القوات المسلحة الدولية، مدى مصر، 7 سبتمبر 2016. https://goo.gl/LIYXID
محمد كمال، الجيش الثالث يطلق أول مدرسة عالمية، الموقع الرسمي لمدارس بدر الدولية، http://www.bis-eg.com/events.aspx?id=15

52 وزارة الدفاع - جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، جريدة الأهرام الورقية، الصفحة الثالثة، 16 سبتمبر2016.

جهاز مشروعات الخدمة الوطنية من التزامه بضريبة الدخل، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تميز المشروعات التعليمية التابعة لهيئات وزارة الدفاع عن نظرائها من الشركات التابعة للقطاع الخاص، مع التذكير بأن كليهما غير مُلزَم بضريبة القيمة المضافة.

مع دخول المؤسسات والعديد من المستثمرين وأصحاب رأس المال في قطاع التعليم، وتكوين شراكات بين القطاع العام والخاص، وتفضيل أصحاب المال من خلال السياسات والقرارات، أصبح الحديث عن التعليم باعتباره حقًا لجميع المواطنين، وتمكين الفقراء والمهمشين من ممارسة حقوقهم عبر المؤسسات التعليمية، خطابًا رنانًا يتردد في المحافل الدولية المعنية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لكن السياسات المتبعة في قطاع التعليم الحكومي تدل على فجوة واسعة بين الواقع ومكاتب الحكومة التنفيذية، وهو ليس أكثر من حلقة في سلسلة التهميش المستمر للفئات الأقل حظًا من الفقراء ومحدودي الدخل. لذا كان مهمًا تسليط الضوء على عملية بناء المدارس، والتي تأتي في المرتبة الثانية في الإنفاق على قطاع التعليم من خلال باب الاستثمارات.

وتوضيحًا للأمر، يعتبر القطاع الخاص شريكًا في رفع الكفاءة الاقتصادية والإسهام في حل بعض المشاكل التي تواجهها أي دولة، وله دور مهم في تقديم فرص عمل وتوفير خدمات ذات جودة عالية، وخلق أنواع من التنافس في سوق العمل. ولكن عندما تتبنى الحكومة هذه السياسات، فتضع نفسها مكان المستثمر، وتستهدف الفئات العليا والمتوسطة من خلال سياسات مؤسساتها التنفيذية والتشريعية، يؤدي هذا بالضرورة إلى تهميش المواطنين الأكثر حاجة، والذين يُفترض بالحكومة أن تضعهم في أولوياتها حمايًة لهم من الطبيعة الاستثمارية لمشاريع القطاع الخاص، ما يُلزمها بتقديم خدمات مجانية عالية الجودة، مثلما تنص الدساتير والاتفاقات والمواثيق الدولية. ويجب أن يظهر ذلك الانحياز نحو العدالة الاجتماعية كذلك في تحديد ضوابط ومعايير، في صورة تشريعات قانونية وضريبية، للقطاع الخاص الذي يقدم خدمات تعليمية، لحماية الهيكل الاجتماعي من أي آثار جانبية محتملة للتدخل الاستثماري في مجال التعليم.

عندما يتحول التعليم إلى تجارة يكون منتجها الرئيسي مستوى معرفي ووضع اجتماعي متميز لا يستطيع أن يحصل عليه إلا صاحب المال، فيجب على الدولة أن تقف حائلًا أمام تغوُّل هذه الممارسات، لا أن تكون شريكة فيها بتوسيع الفجوات بين الطبقات الاجتماعية وتحويل التعليم من وسيلة لإتاحة الفرص المتساوية لجميع الأفراد إلى سلعة يحكمها العرض والطلب، فقط لمن يستطيع الإنفاق عليها.

- **الخاتمة**

يعتبر انكماش التعليم الحكومي من ميزانية ضئيلة وجودة خدمة رديئة أمام التعليم الخاص مُعضلة أساسية ومحرك في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي والتوسع فيه. فعلينا أن ننظر إلى المدى البعيد للعملية التعليمية وهي خلق قوة العمل والفرص الوظيفية في سوق العمل. فتلك المعطيات التي ناقشها وحللها التقرير تُشير إلى انحدار وتقلص الإمكانيات التنافسية لخريج التعليم الحكومي أمام خريج التعليم الخاص. وليس ذلك فقط، فيشارك في ذلك البعد الثقافي والمهني للآباء الذي يوسع مساحة خلق وتوريث رأس المال، والذي يستفيد منه من كان في إمكانيته الأسرية والمالية ذلك.
وينحصر السبب الرئيسي لانكماش التعليم الحكومي في انكماش دور الدولة في كفالة التعليم، من توفير الإنفاق المالي الكافي عليه، لضمان بناء الفصول وتخصيص الأراضي بهدف وصول البنية التحتية لخدمات التعليم لكافة المواطنين، ووصولاً لتوفير الموارد اللازمة بتدريب المدرسين وتطوير المناهج وضمان حد أدنى من الجودة لمحدودي الدخل. وبالرغم من الالتزامات الدستورية التي يجب الاعتراف بأنها ضرورية وإيجابية، إلا أن عدم تحقيقها بشكل واقعي وملموس هو عائق أمام تحسين الخدمة التعليمية الحكومية، وتحقيق العدالة في مجال التعليم، الذي من شأنه أن يكون مجال تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أطراف الشعب، وأن يكون قوة لتحقيق المساواة في إتاحة الفرص بين المواطنين. وذلك الأمر سيحُدث عندما يأتي التعليم كأولوية على الأجندة السياسية للحكومات، والاعتراف بذلك عن طريق الخطط المالية والاقتصادية، لما له من أهمية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

من خلال رصد التحولات التي حدثت في قطاع التعليم على مدار فترات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتحليل دور الدولة والقطاع الخاص في جلب تلك التحولات، نحاول أن نسلط الضوء على التعليم، كمجال تعتمد عليه سياسات الدول لتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. فكل مجتمع مكون من طبقات مختلفة، ولا ضرر في أن ينفق الأغنياء الآلاف على التعليم، ولكن الضرر حين يمُنَع الفقراء من الحد الأدنى من الفرص في التعليم ذا الجودة بسبب فقر آبائهم وأسرهم، ثم يكون سوء تعليمهم من جديد سبب في فقرهم وفقر أبنائهم. فنظام التعليم يمكن أن يكون آلية لإعادة توزيع الفرص بين أطراف وطبقات المجتمع، أو أن يكون آلية لترسيخ عدم المساواة واتساع الفجوات بين المواطنين. وإذا كان نظام التعليم لدينا يسير في الاتجاه الأخير، فما هو إلا أداة لإعادة إنتاج الفقر والتهميش.